

نوعية المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية من خلال المؤشرات المؤسساتية

أ/ زوين إيمان
جامعة قسنطينة

د/ سبتي فوزي
جامعة أم البواقي

Résumé :

Cette étude vise à montrer l'importance de la qualité des institutions dans l'attraction des investissements directs étrangers (IDE) en Algérie et ce à travers trois axes:

Premièrement : identifier le concept des institutions et ses indicateurs, ainsi que leur impact sur le mouvement des investissements directs étrangers vers les pays.

Deuxièmement : mettre en exergue la qualité des institutions en Algérie à travers les indicateurs de la gouvernance, l'indice de risque-pays, l'indice de perception de la corruption, les indicateurs Doing-Business et l'axe des institutions du rapport de la compétitivité global.

Troisièmement : présenter la réalité des investissements directs étrangers en Algérie, eu égard à l'importance de la qualité des institutions dans l'interprétation de la faiblesse et du recul du rythme des investissements étrangers.

Mots-clés: qualité des institutions, l'investissement direct étranger (IDE), climat des affaires en Algérie.

المخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى تبين أهمية نوعية المؤسسات بالنسبة لجذب الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر وذلك من خلال ثلاث محاور:

أولاً: التعرف على مفهوم المؤسسات ومؤشراتها، وكذلك تأثيرها على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً: الوقوف على نوعية المؤسسات في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة، مؤشر المخاطر القطرية، مؤشر مدركات الفساد، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ومحور المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي.

ثالثاً: عرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مع الإشارة إلى أهمية نوعية المؤسسات في تفسير ضعف وتراجع الاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: نوعية المؤسسات، الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الأعمال في الجزائر.

مقدمة

لقد أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية، تتنافس مختلف الدول، سواء كانت متقدمة، ناشئة أو نامية للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق. كما يعتبر حشد الاستثمار وضمان مساهمته في تحقيق أهداف النمو والتنمية أولوية لبلدان العالم كافة، في نفس السياق يأتي الجيل الجديد من سياسات الاستثمار -الذي يشير إليه تقرير الاستثمار العالمي 2012 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD- ليؤكد بأنه إذا أريد لسياسة تعزيز الاستثمار أن تأتي بنتائج مستدامة فيجب أن تكون مصحوبة، إن لم تكن مسبقة بوضع اطر تنظيمية ومؤسسية سليمة.

من جهة أخرى، برزت مؤخرا أهمية نوعية المؤسسات - وهي القواعد التي تحكم العلاقات بين العاملين في الاقتصاد- كمتغير يسهم في تفسير الفروق في النمو بين الدول، ولكنها توسعت للتأثير على التجارة والانفتاح الاقتصادي وبشكل خاص على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضمان حماية حقوق الملكية، إنفاذ العقود، نقل المعلومات وإدارة المنافسة في الأسواق، ووجود قوانين ولوائح تنظيمية متسمة بالوضوح والشفافية والاستقرار، بالإضافة إلى توفير التمويل، غياب الفساد... الخ، عوامل تساهم جميعها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تملكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، إذ أن البعض من هذه البلدان قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات.

ان الجزائر، وعلى غرار العديد من الدول، تسعى بدورها الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والزيادة في حجمه، لكن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى أنها ليست موقع جذب مهم للاستثمار. ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي:

أليس لنوعية المؤسسات في الجزائر تأثير على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر نحوها؟ وهو التساؤل الذي سنحاول الاجابة عنه من خلال محاور هذه الدراسة.

1- نوعية المؤسسات وأهميتها بالنسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال هذا المحور سوف نحاول التعرف على مفهوم المؤسسات والمؤشرات المؤسساتية الأكثر استخداما وكذلك أهمية نوعية المؤسسات بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1-1 مفهوم المؤسسات

حسب Douglass North المؤسسات هي أنظمة محفزة، تقدم دليلا موجها للسلوك الإنساني. وهي تفرض العقوبات وتمنح المكافآت لقاء القيام بأنواع محددة من الأشياء. المؤسسات مكونة من قواعد رسمية (دساتير وقوانين وقواعد وأنظمة موضوعة موضع التنفيذ من قبل الحكومة)، وهي مكونة أيضا من قيود غير رسمية (أنماط السلوك والاتفاقيات ومدونات السلوك وكلها تتساوى في الأهمية، لكنها أكثر صعوبة بكثير عندما يراد نمذجتها وتحليلها)، وأخيرا، فإنها مكونة من عملية الإنفاذ (الطريقة التي يتم بواسطتها إنفاذ كل من القواعد الرسمية والأعراف غير الرسمية للسلوك)¹.

على المستوى المتوسط تعرف المؤسسات بالرجوع إلى حماية حقوق الملكية، التطبيق العادل للقوانين والتنظيمات، والى الفساد. هذا المفهوم اقل توسعا من الذي قدمه نورث، والذي يشمل كل القواعد التي تحكم التفاعلات الإنسانية. عموما، الأعمال الحديثة حول محددات التنمية الاقتصادية استعملت هذا التعريف الوسيط².

من جهته، يؤكد تقرير التنمية في العالم 2002 "بناء المؤسسات اللازمة لعمل السوق"، بأن المؤسسات تساعد على نقل المعلومات، إنفاذ حقوق الملكية والعقود، وإدارة المنافسة في الأسواق. جميع المؤسسات المساندة للسوق تقوم بواحدة أو أكثر من هذه الأشياء، وبذلك فهي تعطي للناس فرصا وحوافز للانخراط في نشاط السوق المثمر³.

لقد أصبحت العلاقة بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي تمثل رابطا قويا يدافع عنه بعض الاقتصاديين المعاصرين، ويشهد على ذلك الحاصلون على جوائز نوبل في الاقتصاد منذ سنوات التسعينات⁴، ومؤخرا Williamson Oliver و Ostrom Elinor (2009) لأبحاثهم حول الحوكمة الاقتصادية (Gouvernance Economique)⁵.

2-1 المؤشرات المؤسساتية

الملاحظ انه لا يوجد تعريف مباشر لنوعية المؤسسات، لذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة تناول جملة من المؤشرات المؤسساتية المعتمدة دوليا وذلك من اجل قياس نوعية المؤسسات للدول.

مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي: تعرف الحوكمة governance عموما بأنها التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما، ويشمل ذلك العملية التي تختار بواسطتها الحكومة، تراقب وتستبدل. قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بفعالية. احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها. الأبعاد الستة للحوكمة المطابقة لهذا التعريف هي: التعبير عن الرأي والمساءلة (VA)، الاستقرار السياسي وغياب العنف (PV)، فعالية الحكومة (GE)، نوعية التنظيمات (RQ)، سيادة القانون (RL)، ضبط الفساد (CC)⁶.

مؤشر المخاطر السياسية: يضم الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)-الصادر عن مجموعة (PRS) - 22 متغير مصنفة في ثلاث فئات فرعية من المخاطر: السياسية، المالية والاقتصادية. يستند مؤشر المخاطر السياسية على 100 نقطة، ويشمل 12 مؤشرا فرعيا⁷: الاستقرار الحكومي، الظروف الاجتماعية الاقتصادية، ملف الاستثمار، النزاعات الداخلية، النزاعات الخارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، التوتر الديني، القانون والنظام، التوتر العرقي، الديمقراطية والمساءلة، نوعية البيروقراطية.

مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية: تصدر منظمة الشفافية الدولية حاليا ثلاث مؤشرات لقياس الفساد⁸: مؤشر مدركات الفساد (IPC): الذي يعبر عن تصورات مجتمع الأعمال حول مستويات الفساد للإدارات والطبقة السياسية. البارومتر الدولي للفساد: الذي يعبر عن تجربة الناس في 86 بلدا في مواجهة ظاهرة الفساد. مؤشر الفساد للدول المصدرة (ICPE): الذي يعبر عن نزوع شركات اكبر اقتصاديات العالم لدفع الرشوة في الخارج. من خلال هذه الدراسة سنعتمد مؤشر مدركات الفساد باعتباره المؤشر الأكثر استخداما على نطاق واسع من الدول.

مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال: الصادرة عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي، تقيس الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال من حيث تعقد الإجراءات وتكلفتها، وقوة المؤسسات القانونية وذلك في 11 مجالا لسنة 2012: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار، توظيف العاملين.

محور المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي: يحتوي تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي على 12 محور موزعة في ثلاث مجموعات: المتطلبات الأساسية، محفزات الكفاءة، عوامل الابتكار والتطوير. هذه الدراسة سوف تهتم بمحور المؤسسات والذي يعتبر المحور الأول لتقرير التنافسية العالمي واحد المتطلبات الأربعة الأساسية للقدرة التنافسية (المجموعة الأولى: المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي). يعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص ويضم 21 مؤشرا فرعيا حسب تقرير التنافسية لسنة 2011.

1-3 تأثير نوعية المؤسسات على الاستثمار الأجنبي المباشر

لتفسير الفروق في مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE نحو الدول وتحديد لماذا الشركات تستثمر في دولة ما دون الأخرى، من الضروري أن نفهم ما هي المحددات المؤثرة على الخيارات المتعلقة بالاستثمار في الخارج. عائلتين كبيرتين من العوامل التي ورد ذكرها في السنوات الأخيرة:

- **المحددات التقليدية:** بمعنى خصائص الاقتصاد بصفة عامة كحجم السوق، مستوى الدخل، مستوى اليد العاملة المؤهلة، استقرار الاقتصاد الكلي..الخ.
- **المحددات غير التقليدية:** بمعنى نوعية المؤسسات للدول المستقبلية بما في ذلك تنظيم القاعدة الملائمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والإجراءات التي اعتمدتها الدول لتشجيع و تسهيل دخول رؤوس الأموال⁹.

في أدبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نجد بان نوعية المؤسسات كمجموعة من العوامل المفسرة لنشاطات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثارت القليل من الاهتمام. لكن

الأهمية العملية لتلك العوامل ازدادت حديثاً عند اجتماع الحكومات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف (جوان 2003)¹⁰ الذي خلص لما يلي: من أجل جذب وزيادة استثمارات رؤوس الأموال المنتجة، يجب أن تستمر الدول في السعي لخلق إطار شفاف، مستقر ومتوقع، تخصيص آليات لإنفاذ العقود واحترام حقوق الملكية، الربط بين سياسات الاقتصاد الكلي المصممة بشكل جيد والمؤسسات التي تسمح للشركات المحلية مثلما الدولية بممارسة نشاطاتها بشكل فعال ومربح ويكون لها تأثير أكبر على التنمية.

تلعب السياسات والسلوكيات الحكومية دوراً أساسياً في تحديد شكل مناخ الأعمال، فعلى الرغم من محدودية تأثيرها على عوامل كالجغرافيا، فإن لها تأثيراً أكثر حسماً على أمن حقوق الملكية، والنهج الخاص باللوائح التنظيمية وفرض الضرائب (على الحدود وداخلها) وإتاحة البنية التحتية، وقيام أسواق التمويل والعمل بوظائفها، وسمات أوسع نطاقاً تتعلق بنظم الإدارة العامة، كالفساد¹¹.

يمكن القول أن نوعية المؤسسات تؤثر على مناخ الأعمال ومنه وبشكل غير مباشر على جذب الاستثمار من خلال تأثيرها على: التكاليف، المخاطر والعوائق أمام المنافسة وهي العوامل الثلاث التي يشير إليها تقرير عن التنمية في العالم 2005 (تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع).

2- نوعية المؤسسات في الجزائر: دراسة تحليلية من خلال المؤشرات المؤسسية

من خلال هذا المحور سنحاول الوقوف على نوعية المؤسسات في الجزائر وذلك استناداً إلى مؤشرات الحوكمة، مؤشر المخاطر السياسية، مؤشر مدركات الفساد، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ومحور المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي.

2-1 مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي

يظهر الترتيب المؤي (0-100) لمؤشرات الحوكمة الستة في الجزائر سنة 2011 حسب قاعدة بيانات البنك الدولي (جدول رقم 1)، أن:

- الجزائر صنفت في الربع الأخير من الدول (0-25) فيما يتعلق بالتعبير عن الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، سيادة القانون ونوعية التنظيمات.
- وصنفت في الربع الثالث من الدول (25-50) فيما يتعلق بفعالية الحكومة وضبط الفساد.

جدول رقم (1): مؤشرات الحوكمة في الجزائر لسنة 2011.

مؤشر الحوكمة	تقديرات الحوكمة (-2.5 إلى +2.5)	الترتيب المنوي (0-100)
التعبير عن الرأي والمساءلة	-1.03	18.3
الاستقرار السياسي/غياب العنف	-1.35	9.4
فعالية الحكومة	-0.66	29.4
نوعية التنظيمات	-1.16	11.4
سيادة القانون	-0.82	24.9
ضبط الفساد	-0.56	34.6

المصدر:

World bank , governance indicators.

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>

أما بالنسبة للتقديرات، فقد سجلت المؤشرات الستة للحوكمة في الجزائر لسنة 2011 تقديرات سالبة على سلم التقديرات (-2.5، +2.5)، وهو ما يعكس نوعية مؤسسات متدنية بالنسبة لفعالية الحكومة، سيادة القانون وضبط الفساد. ونوعية متدنية للغاية فيما يتعلق بالتعبير عن الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، ونوعية التنظيمات.

2-2 مؤشر المخاطر السياسية للدليل الدولي للمخاطر القطرية

تقع الجزائر حسب مؤشر المخاطر السياسية للدليل الدولي للمخاطر القطرية لسنة 2010، ضمن مجموعة الدول ذات المؤسسات المتوسطة (مخاطر متوسطة) (60-70)، بحيث تحصلت على 61 نقطة من 100. وهو تصنيف مترجع مقارنة مع دول عربية تقع ضمن مجموعة الدول ذات المؤسسات الجيدة (مخاطر متدنية) (70-80)، تتقدمها الإمارات التي تحصلت على (78.5 نقطة)، عمان (74)، قطر (73)، الكويت (73)، تونس (72)، المغرب (70)، الأردن (70).¹²

المؤشرات الفرعية	نقاط المؤشر	النقاط القصوى
الاستقرار الحكومي	10	12
الظروف الاجتماعية والاقتصادية	5	12
ملف المستقل	8	12
التزاعات الداخلية	8.5	12
التزاعات الخارجية	10.5	12
الفساد	1.5	6
دور الجيش في السياسة	3	6
التوتر الديني	2.5	6
القانون و النظام	3	6
التوتر العرقي	3.5	6
الديمقراطية	3.5	6
و المساواة	2	4
نوعية البنية التحتية	2	4
مؤشر المخاطر السياسية	61	100

تشير المؤشرات الفرعية لمؤشر المخاطر السياسية في الجزائر (جدول رقم 2) إلى نوعية مؤسسات متدنية ويتعلق الأمر خاصة بمؤشر الفساد (1.5 نقطة على 6)، التوتر الديني (2.5 على 6)، نوعية البيروقراطية (2 على 4)، الديمقراطية والمساءلة (3.5 على 6)، وإلى مؤسسات أفضل فيما يتعلق باستقرار الحكومة (10 على 12) والنزاعات الخارجية (10.5 على 12).

يظهر مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية في الجزائر خلال الفترة 2003-2011 (جدول رقم 3)، أن الجزائر تحسّلت على نقاط متدنية تقل عن 5 نقاط على مؤشر مدركات الفساد (0-10)، تراوحت بين 2.6 سنة 2003 و3.3 سنة 2010.

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنة
2.9	3.3	2.8	3.2	3	3.1	2.8	2.7	2.6	نقاط المؤشر
182 / 112	174 / 105	180 / 111	180 / 92	179 / 99	163 / 84	159 / 97	145 / 97	133 / 88	الترتيب

http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi

احتلت الجزائر المرتبة 112 من بين 182 دولة سنة 2011 وتحصلت على مؤشر مدركات الفساد على 2.9 نقطة من 10، وهذا يعني أن البلاد تشهد معدل فساد خطير وهو ما يؤثر على جهود جلب الاستثمارات.

كما يظهر مؤشر مدركات الفساد لسنة 2011 أن الجزائر تعد من أكثر الدول العربية فسادا، مقارنة مع قطر التي تحصلت على 7.2 نقطة على مؤشر مدركات الفساد واحتلت المرتبة 22، الإمارات 6.8 نقطة (الترتيب 28)، عمان 4.5 (50)، الكويت 4.6 (54)، الأردن 4.5 (56)، السعودية 4.4 (57)، تونس 3.8 (73)، المغرب 3.4 (80)¹³. تعتبر قلة عدد الدول العربية التي حصلت على 5 نقاط أو أعلى على مؤشر مدركات الفساد لعام 2011 إشارة إلى أن الفساد لا يزال يشكل مشكلة خطيرة في هذه الدول.

2-4 مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال

احتلت الجزائر في ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2012"، المرتبة 148 من بين 183 دولة في الترتيب العام، ويشير الترتيب إلى صعوبة ممارسة الأعمال في الجزائر مقارنة مع دول عربية كالسعودية التي احتلت المرتبة (12)، الإمارات (33)، قطر (36)، البحرين (38)، تونس (46)، عمان (49)، الكويت (67)، المغرب (94)، الأردن (96)، اليمن (99)¹⁴.

تشير مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر¹⁵ إلى ارتفاع عدد الإجراءات والوقت اللازم لانجازها. فعدد الإجراءات المطلوبة ومدتها فيما يتعلق ببدء النشاط التجاري (14 إجراء و التي تستغرق 25 يوم)، ويتطلب استخراج تراخيص البناء (19 إجراء، 281 يوم)، توصيل الكهرباء (6 إجراءات، 159 يوم)، تسجيل الملكية (10 إجراء، 48 يوم)، إنفاذ العقود (45 إجراء، 630 يوم)، كما يتم دفع الضرائب 29 مرة سنويا وهو ما يتطلب 451 ساعة، أما عدد المستندات والوقت اللازم لإتمام التصدير والاستيراد هي على التوالي (8 مستندات، 17 يوم)، (9 مستندات، 27 يوم).

كما تشير إلى تكاليف المعاملات المرتفعة، حيث تبلغ التكلفة الإجمالية لإجراءات بدء النشاط التجاري (12.1%)، تكلفة استخراج تراخيص البناء (23.1%)، توصيل الكهرباء (1.579.0%) وذلك من متوسط الدخل القومي للفرد، وتبلغ تكلفة تسجيل الملكية (7.1)

(%) من قيمة العقار، تكلفة إنفاذ العقود (21.9%) من قيمة المطالبة، أما إجمالي سعر الضريبة فيقدر بـ 72 % من الأرباح، وتقدر تكلفة التصدير والاستيراد بالدولار الأمريكي لكل حاوية على التوالي (1.248)، (1.318).

بينما يظهر مؤشر حماية المستثمرين قيما متوسطة فيما يتعلق بنطاق الإفصاح ومسؤولية مجلس الإدارة التي قدرت بـ (6) على 10، وهو ما يعكس المزيد من الكشف والمسؤولية من جانب المديرين، وحماية لا بأس بها للمستثمرين. فانه بالنسبة للحصول على الائتمان، تشير القيم المنخفضة لمؤشر قوة الحقوق القانونية (3) على 10 ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (3) على 6، إلى صعوبة الحصول على الائتمان وإلى قلة المعلومات الائتمانية المتاحة في الجزائر.

2-5 محور المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي

احتلت الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2011-2012، المرتبة (87) من بين 142 دولة في الترتيب العام، وهو ترتيب متراجع جدا مقارنة مع بعض الدول العربية، حيث احتلت قطر المرتبة (14)، السعودية (17)، الكويت (34)، تونس (40)، الأردن (71)، المغرب (73).¹⁶

أما بالنسبة لمحو المؤسسات احتلت المرتبة (127) وتحصلت على (3.11) نقطة على (7)، وهو ما يعكس نوعية سيئة للمؤسسات في الجزائر مقارنة مع السعودية التي احتلت المرتبة (12)، قطر (14)، تونس (41)، الأردن (45)، الكويت (47)، المغرب (59).¹⁷

جدول رقم (3): محور المؤسسات في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي 2012

المؤشر	القيمة	الترتيب/142
01. حقوق الملكية	3.1	127
02. حماية الملكية الفكرية	2.2	135
03. اختلاس الأموال العامة	2.8	99
04. ثقة الجمهور في السياسيين	2.0	117
05. الدفعات الغير منتظمة والرشاوى	3.1	116
06. استقلالية القضاء	2.5	126
07. محسوبة قرارات المسؤولين	2.6	101
08. الهدر في الإنفاق العام	3.0	79

09. عبء الإجراءات الحكومية	2.3	136
10. كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات	3.0	109
11. كفاءة الإطار القانوني في تغيير اللوائح	3.0	104
12. شفافية السياسات الحكومية	3.1	137
13. تكاليف الإرهاب بالنسبة للأعمال	3.9	135
14. تكاليف الجريمة والعنف بالنسبة للأعمال	4.0	107
15. الجريمة المنظمة	4.5	103
16. التعويل على خدمات الشرطة	3.7	89
17. السلوك الأخلاقي للشركات	3.3	115
18. جودة معايير التدقيق وإعداد التقارير	3.5	130
19. كفاءة مجلس الإدارة	3.8	133
20. حماية مصالح أصحاب الأقلية	3.7	111
21. قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.3	60

المصدر:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2011-2012, Geneva, Switzerland 2011,p95

تشير النقاط المنخفضة للمؤشرات الفرعية لمحور المؤسسات في الجزائر (جدول رقم 3) والتي تتراوح بين (4.5) على 7 نقاط فيما يتعلق بالجريمة المنظمة و(2) على 7 بالنسبة لثقة الجمهور في السياسيين، إلى ضعف المؤسسات في الجزائر خاصة ما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، اختلاس الأموال العامة، استقلالية القضاء، عبء الإجراءات الحكومية، كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات، كفاءة الإطار القانوني في تغيير اللوائح، شفافية السياسات الحكومية.

وبصفة عامة أشار تقرير التنافسية العالمي لسنة 2011-2012 إلى أن إمكانية الحصول على التمويل وعدم كفاءة البيروقراطية والفساد هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الأعمال في الجزائر، بالمقابل تتمتع بيئة الأعمال في الجزائر بالاستقرار الحكومي كما أن الجريمة والسرقة منخفضة ولا تؤثر بشكل كبير على بيئة الأعمال¹⁸.

نلاحظ في نهاية هذا المحور، وبالنظر إلى المؤشرات المؤسسية المعتمدة بان: الجزائر غالبا ما ينظر إليها على أنها دولة يهيمن عليها الفساد، وتصبح ممارسة الأعمال

بها بسبب عبء الإجراءات الحكومية وتكاليف المعاملات المرتفعة. المستثمرين يتوقعون بان هذه الدولة تتميز بلوائح غير ملائمة وأجهزة تنظيم عاجزة، البيروقراطية المعقدة وغياب الثقة في النظام القضائي من اجل تسوية المنازعات التجارية المحتملة هي أيضا تعتبر عقبات أمام الاستثمار في الجزائر.

إذن نفهم من كل هذا، أن الجزائر تعاني من عجز مؤسساتي يفسد مناخ الأعمال ولا يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وهو ما يؤكد المحور الموالي.

3- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء نوعية المؤسسات

من المؤكد أن الجزائر بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية التي تحمل التكنولوجيا والجودة في الإنجاز واحترام الآجال وتخدم أهداف التنمية مثل النمو والتشغيل. وعليه نطرح التساؤل: ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وما مدى تأثير نوعية المؤسسات عليه؟

3-1 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يشير تقرير الاستثمار العالمي 2012 الذي ينشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD (جدول رقم 4)، إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من 1513 مليون دولار كمتوسط للفترة 2005-2007 إلى 2746 مليون دولار سنة 2009، لينخفض إلى 2571 سنة 2011. وانتقال رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من 1671 مليون دولار سنة 1995 إلى 21781 مليون دولار سنة 2011.

جدول رقم (4): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بملايين الدولارات والنسب)

التدفق كنسبة من تكوين رأس المال الثابت				FDI تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد flows				
2011	2010	2009	2007-2005	2011	2010	2009	2006	-2005 2007
4.0	4.8	5.7	5.3	2571	2264	2746	2594	1513
الرصيد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي				رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد stocks FDI				
2011	2010	2009	1995	2011	2010	2009	2000	1995
11.7	12.1	12.3	4.0	21781	19210	16946	3379	1671

المصدر:

, Towards a 2012World Investment Report UNCTAD, Country fact sheet: Algeria , new generation of investment policies, Geneva 2012.

كما تشير أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية بنهاية عام 2011، إلى الحجم المتواضع لمكانة الجزائر ضمن حركة رؤوس الأموال الخارجية حيث احتلت المرتبة العاشرة برصيد بلغت قيمته 21.781 مليار دولار أي ما نسبته 3.4 % من الإجمالي الوارد للمنطقة العربية. بالمقارنة مع دول عربية كالسعودية التي احتلت المرتبة الأولى كأكبر مستقبل بقيمة 186.9 مليار دولار وبنسبة 29%، تلتها الإمارات بقيمة 85.4 مليار دولار وبنسبة 13 % ، ثم مصر بقيمة 72.6 مليار دولار وبنسبة 11 %، المغرب بقيمة 46.3 مليار دولار وبنسبة 7% ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 40.6 مليار دولار وبنسبة 6%. علما أن إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بلغ نحو 649.6 مليار دولار، وهي تمثل 3.2% من إجمالي العالم.¹⁹

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات، فإن أرقام بنك الجزائر (الهيئة المسؤولة على متابعة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود) تؤكد بأنها لم تكن متوفرة بما فيه الكفاية، حيث قدر حجمها السنوي (بملايين الدولارات) على النحو التالي: سنة 2000: 21، سنة 2001: 589.7، سنة 2002: 128.9، سنة 2003: 166.2، سنة 2004: 391.2، سنة 2005: 434.5، سنة 2006: 928.4، سنة 2007: 952.4، سنة 2008: 1486.3.²⁰ ورغم ارتفاع حجم هذه الاستثمارات من 21 مليون دولار سنة 2000 إلى 1486.3 مليون دولار سنة 2008، إلا أنها تبدو تدفقات رمزية أكثر منها قدرة على

تحقيق التغيرات اللازمة لعلاج المشاكل الهيكلية لقطاع الصناعة، ولم تقم بتنمية الشركات المحلية كمحرك لتحديث التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة.

يمكن النظر إلى الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الاقتصاديات من خلال ثلاث مؤشرات: نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت، نسبة الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر بوزن أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للمؤشر الأول يظهر الجدول رقم (4) إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تكوين رأس المال الثابت في الجزائر قد انخفض من (5.7%) سنة 2009 إلى (4%) سنة 2011. أما بالنسبة للرصيد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فهو يمثل (11.7%) سنة 2011، والملاحظ أن هذه النسب لا تكفي لعلاج الاختلال المتراكمة خلال العقود الماضية ولا تكفي لدفع التنويع الاقتصادي نحو قطاعات أخرى.

وتبين مقارنة مؤشر إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر بوزن أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي²¹ إلى أن الجزائر تقع في الربع الرابع من الدول، حيث إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل وجوده منخفض (بينما تقع مصر في الربع الثالث، والمغرب في الربع الثاني)، أي أن الجزائر تحقق أثرا اقتصاديا إنمائيا ضعيفا لكل وحدة من وحدات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بشكل متوقع نظرا إلى حجم الأرصدة الموجودة في البلد.

يظهر من واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أن هناك ضعف في حجمه وتراجع في تأثيره وهو ما يكشف لنا أن الجزائر ليست موقع مهم لجذب للاستثمار.

3-2 تأثير نوعية المؤسسات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن ضعف وتراجع وتيرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يمكن إرجاعه إلى مناخ الأعمال غير المناسب والذي يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف نوعية المؤسسات وعدم استقرار التشريعات المنظمة للاستثمار، حيث أن التغيرات التي طرأت على التشريعات المنظمة للاستثمار بالجزائر في السنوات الأخيرة قد أدت إلى تسجيل تراجع

- في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد، حسب بعض المراقبين.
- فلم تسجل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سوى أربعة مشاريع في سنة 2009 مقابل 102 مشروع خلال سنة 2008، هذا التراجع للاستثمارات الأجنبية المباشرة يعود إلى²²:
- التدابير الجديدة المتخذة من قبل الدولة الجزائرية بشأن دخول رؤوس الأموال الأجنبية استنادا لأحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009 (تحديد أقصى نسبة للمشاركة الأجنبية ب 45%)
 - انعكاسات الأزمة المالية العالمية وتراجع الاقتصاد العالمي، حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا تبعا لمنحى الانخفاض المسجل على المستوى العالمي، بمعدل 39% في أوروبا و 36% في إفريقيا حسب معطيات البنك العالمي لسنة 2009.
- كما تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2010 بنسبة 13% مقارنة بسنة 2009، ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2010 حيث تمنح الأفضلية للمؤسسات الجزائرية أين العروض المالية تتجاوز عروض منافسيها الأجانب إلى غاية 25%²³.

خاتمة:

على ضوء هذه الدراسة نستطيع القول بان هناك تأثير بالغ الأهمية لنوعية المؤسسات الجزائرية على مناخ الأعمال ومنه على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.

تشير المؤشرات المؤسساتية المعتمدة في الدراسة إلى ضعف نوعية المؤسسات في الجزائر، فبالإضافة إلى مؤشرات الحكم الراشد والتي تشير إلى نوعية مؤسسات متدنية فيما يتعلق بسيادة القانون ونوعية التنظيمات وارتفاع مستويات الفساد، وكذا التصنيف حسب الدليل الدولي للمخاطر القطرية ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر السياسية المتوسطة، يواجه المستثمرون صعوبة في ممارسة الأعمال في الجزائر بسبب تكاليف المعاملات المرتفعة وعبء الإجراءات الحكومية (ارتفاع عدد الإجراءات، والوقت اللازم لانجازها) صعوبة إنفاذ العقود، صعوبة الحصول على الائتمان، ودفع الضرائب. وكذلك مثبتات مؤسساتية تتعلق بحماية الملكية الفكرية، استقلالية القضاء، كفاءة الإطار القانوني..الخ. هذا العجز المؤسسي يخلق مناخا غير مواتيا وأيضا غير صحي بالنسبة

للنشاط الاقتصادي بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة وهو ما يفسر ضعف وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن هنا يأتي التأكيد على ضرورة تحسين مناخ الأعمال ونوعية المؤسسات في الجزائر، وذلك لن يتأتى إلا بالسهر على: وضع قواعد واضحة وغير قابلة للنقض وشفافة لدخول المستثمرين وتسيير اعمالهم، وكذلك انظمة ملائمة للتقليل من المخاطر والتكاليف المرتبطة بالاستثمار والتي تتعلق بالتجارة، الضرائب، الملكية الفكرية، المنافسة، تنظيم سوق العمل، التمويل والوصول الى الاراضي...وغيرها. ضمان استقرار التشريعات المنضمة للاستثمارات الأجنبية والالتزام بالمعايير الرفيعة للحوكمة العامة وبشكل خاص ضمان بيئة نزيهة ونظيفة من مختلف أشكال الفساد.

مراجع وهوامش:

- 1 دوغلاس سي.نورث، أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد، ص3.
www.developmentinstitute.org
- 2 Hali Edison , Qualité Des Institutions Et Résultats Economiques , Un Lien Vraiment Etroit ?, Finances & Développement, Juin 2003.
- 3 World Bank, World Development Report 2002 “Building Institutions For Market”, World Bank , Washington, P4.
- 4الحاصلون على جوائز نوبل منذ بداية التسعينات والذين تدرج أعمالهم ضمن الاقتصاد الجديد للمؤسسات:
- Ronald H. Coase (1991), Gary S. Becker (1992) , Robert W. Fogel et Douglass C. North (1993), John C. Harsanyi, John F. Nash Jr. et Reinhard Selten (1994), James A. Mirrlees et William Vickrey (1996), George A. Akerlof, A. Michael Spence et Joseph E. Stiglitz (2001), Daniel Kahneman et Vernon L. Smith (2002).
- 5 http://africlabel.com/blog/2009/11/reformes_duclima_des_affaire.html
- 6 Daniel kaufmann, Art Kraay, Massimo Mastruzzi, Governance Matters VII : Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007, Policy Research Working Paper 4654, World Bank 2008, pp 7-8
- 7 http://www.prsgroup.com/ICRG_Methodology.aspx#Background
- 8 http://www.transparency-france.org/ewb_pages/i/indices-tranparency-international.php
- 9 Kolman Fiodendji , La Qualité Des Institutions Et Les Investissement Directs Etrangers (IDE) En Afrique Subsaharienne: Une Estimation Par La

Méthode Des Moments Généralisés En Système, 7èmes journées scientifiques du réseau « Analyse Economique et Développement de l'AUF », Thème des journées « Institutions, développement économique et transition », Paris, 7 -8 septembre 2006, P 8

10 Ibid., p 3.

11 البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، عرض عام، ص 1.

12 حسين الطلافه، سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية، الخبراء، العدد 46، المعهد العربي للتخطيط الكويت، مارس 2013، ص 24.

13 انظر: <http://www.transparency.org/cpi2011/results>

14 World Bank, Doing business 2012, Doing business in amore transparent world, Washington 2012, p6

15 Ibid., p78.

16 World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2011-2012, Geneva, Switzerland 2011, p15.

17 Ibid., p.p.18-19

18 Ibid., p94

19 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، الكويت 2012، ص 99.

20 مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

21 انظر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012، عرض عام: نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، جنيف 2012، ص 12.

22 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة تصريحات الاستثمار لسنة 2009.

23 <http://www.animaweb.org/uploads/cityDZ%20avril2.pdf>